

ضيدان بن عبد الرحمن اليامي



بيان الحقيقة في الحكم على الوثيقة
« وثيقة المدينة »

مكتبة المعارف
الرياض

بيان الحقيقة في الحكم على الوثيقة « وثيقة المدينة »

جميع وتمقيص :
زيدان بن عبد الرحمن السامي

مكتبة المعارف
الرياض

حقوق الطبع محفوظة للنشر

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤٠٩٣٧٠٨ - ٤٠٢٣٩٧٩

الرياض - المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد . . .

فهذا تحقيق يتناول حادثة من حوادث السيرة النبوية بالقواعد الحديثية المعروفة لدى المحدثين وهذه الحادثة هي (موادعة الرسول لليهود) أو بما يعرف بـ (دستور المدينة) أو (صحيفة المدينة) وذلك لما لهذه الرواية من أهمية، حيث أصبحت تمثل جانباً هاماً في دراسة النظام السياسي في الإسلام وفي دراسة النظم الإسلامية.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا للعمل الصالح الذي يرضيه عنا أنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا محمد.

الرياض

١٠/٩/١٤٠٦ هـ

أهمية تحقيق هذه الصحيفة أو (الوثيقة)

عندما دخل الرسول ﷺ المدينة . كان الناس فيها على ثلاث طوائف: الأوس والخزرج اللذان عرفا بـ (الأنصار) واليهود وكانت بينهم حروب ومؤامرات وخاصة بين الأوس والخزرج . وكان المستفيد الوحيد من هذه الحروب طائفة اليهود الذين كانوا في المدينة (الطائفة الثالثة) وليس ذلك بغريب على اليهود لعنهم الله ، وقبحهم . فكما جاء في كتب السيرة أن الرسول ﷺ وضع لهذا المجتمع المتصارع في المدينة دستوراً جديداً وهو هذه الوثيقة التي نحن الآن بصدد دراستها وتحقيقها وهذه الصحيفة يمكن أن نحصر ما تضمنته في عنصرين أساسيين هما:-

١ - النظام الذي يحكم علاقة المسلمين بعضهم ببعض، مهاجرين وأوساً وخزرجاً .

٢ - النظام الذي يحكم علاقة المسلمين كأكبر شطر في المدينة بالأقلية اليهودية التي تعيش في المدينة والتي كانت تتكون من بني النضير وبني قينقاع وبني قريظة.

من أجل ذلك كان لا بد لنا من دراسة هذه الصحيفة من ناحية ثبوتها وصحتها، فليس كل ما ورد مأخوذ على إطلاقه وخاصة أن دراسة هذه الصحيفة أصبح معولاً عليه في دراسة نظم الدولة الإسلامية وعلاقتها مع الدول الأخرى، وما ورد في هذه الصحيفة يتناقض مع الأحاديث الثابتة الصريحة التي تحدد علاقة الأمة الإسلامية مع غيرها، وذلك من إقرار الدين وأخذ الجزية إذا كان هذا الإقرار في صالح المسلمين.

من أجل ذلك وغيره أحببت أن أقدم لإخواني طلبة العلم هذا التحقيق حول هذه الصحيفة بافراده في بحث مستقل راجياً من الله القبول والسداد والله ولي التوفيق . .

أولاً: نص الصحيفة

بسم الله الرحمن الرحيم . . هذا الكتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس، المهاجرون من

قريش على رِبْعَتِهِمْ^(١)، يتعاقلون بينهم^(٢) وهم يقدون عَانِيَهُمْ^(٣)،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو عوف على رِبْعَتِهِمْ
يتعاقلون معاقلهم الأولى كل طائفة تفدي عانيها بالمعروف
والقسط بين المؤمنين. وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون
معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين
المؤمنين. وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى،
وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو

(١) قال ابن زنجويه في كتاب الأموال: ٤٧١/٢، «الرباعة هي المعاقل
وقد يقال: فلان على رباعة قومه: اذا كان المتقلد لأموارهم، والوافد
على الأمراء فيما ينوبهم. وورد في رواية ابن زنجويه (رباعتهم) ولعل
الصواب ربعتهم. كما رجع المحقق ٤٥٦/١، وقال الزمخشري في
الفائق في غريب الحديث ص ١ - ٢٥:

«رباعة الرجل، شأنه وحاله الذي هو رابع عليها، أي ثابت مقيم ومنه
حديثه ﷺ حين سأله عمر عن الساعة: ذاك عند حَيْفِ الأئمة وتصديق
أمي بالنجوم، وتكذيب بالقدر وحين تتخذ الأمانة مغنماً والصدقة
مغرماً والفاحشة رباعة. فعند ذلك هلك قومك يا عمر. قال يعقوب -
ولا يكون في خير حسن الحال، يقال: ما في بني فلان من يَضْبِط
رباعته غير فلان وقال الأخطل:

ما في مَعَدَّةٍ فتى تُغْنِي رباعته إذا يهيم بأمرٍ صالح فعلا»
وفي التحقيق: ديوانه ١٤٥، وروايته: «بأمرٍ صالح عملاً».

(٢) أي يعقل بعضهم عن بعض والعقل: كما في الفائق للزمخشري ٢ -
٢٦ هو اعطاء الدية.

(٣) هو الأسير، كذا في الفائق - ٢٦/٢.

جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو عمرو بن عوف ، على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين . وأن المؤمنين لا يتركون مُفْرِحاً ^(١) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل . وألاً يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه . وأن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيسة ^(٢) ظلم أو أثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين وأن أيديهم

(١) قال ابن زنجويه ٤٧١/٢ المفرح : المثل بالدين فيقول : عليهم أن يعينوه ان كان أسيراً فك من أساره ، وأن كان جنى جناية خطأ عقلوا عنه . انظر أيضاً الفائق ٢٦/٢ .

(٢) قال في الفائق ٢٦١/٢ ، الدسيسة من الدسع وهو الدفع يقال : فلان ضخم الدسيسة أي عظيم الدفع للعطاء واراد دفعاً على سبيل الظلم ، فاضافة إليه وهذه إضافة بمعنى من . ويجوز أن يراد بالدسيسة العطية أي ابتغى منهم أن يدفعوا إليه عطية على وجه ظلمهم . أي كونهم مظلومين ، أو أضافها إلى ظلمه لأنه سبب دفعهم لها .

عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم . ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر
ولا ينصر كافراً على مؤمن . وأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم
أدناهم . وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس وأنه من
تبعنا من اليهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر
عليهم . وإن سِلِّمَ المؤمنين واحدة، ولا يسالم مؤمن دون مؤمن
في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم، وأن كل غازية
غزت معنا يعقب بعضها بعضاً . وأن المؤمنين يُبَيء بعضهم على
بعض بما نال دماؤهم في سبيل الله . وأن المؤمنين المتقين على
أحسن هدى وأقومه، أنه لا يجير مشرك مאלاً لقريش ولا نفساً،
ولا يحول دونه على مؤمن، وإنه من اعتَبَطَ^(١) مؤمناً قتلاً على
بينة فإنه قودُّ به إلا أن يرضى وليُّ المقتول، وإن المؤمنين عليه
كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه . وأنه لا يحلُّ لمؤمن أقرّ بما
في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر مُحدثاً ولا
يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم
القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل . وانكم مهماختلفتم فيه
من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد ﷺ، وإن اليهود
ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وأن يهود بني عوف أمة

(١) الاعتبار أن يقتله بريئاً مُحَرَّم الدم . وأصل الاعتبار في الابل أن تنحر
بلا داء يكون بها . كتاب الأموال لابن زنجويه ٤٧١/٢ ، وقال في
الفائق ٢٦١/٢ ، الاعتبار النحر بغير علة، فاستعاره للقتل بغير جناية .

مع المؤمنين لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم
وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ^(١) إلا نفسه وأهل بيته،
وان لليهود بني النجار مثل ما لليهود بني عوف، وان لليهود بني
الحارث مثل ما لليهود بني عوف، وان لليهود بني ساعدة مثل ما
ليهود بني عوف، وان لليهود بني جُشم مثل ما لليهود بني عوف
وان لليهود بني الأوس مثل ما لليهود بني عوف، وان لليهود بني
ثعلبة مثل ما لليهود بني عوف. إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا
نفسه وأهل بيته. وان جفنه بطن من ثعلبة كأنفسهم وأن لبني
الشُّطبية مثل ما لليهود بني عوف وأن البرّ دون الإثم. وأن بطانة
يهود كأنفسهم وانه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ، وانه
لا ينحجز على ثأر جرح، وانه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته إلا
من ظلم، وإن الله على أبر هذا، وأن على اليهود نفقتهم وعلى
المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه
الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وانه لم
يأثم امرؤ بحليفه، وان النصر للمظلوم وأن اليهود ينفقون مع
المؤمنين ما داموا محاربين. وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه
الصحيفة، وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم. وانه لا تُجار
حرمة إلا بإذن أهلها، وانه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من

(١) قوله (لا يوتغ إلا نفسه) يقول: لا يهلك غيرها، يقال: قد وَتَغَ الرجل
وَتَغاً اذا وقع في امر يهلكه. وقد أوتغه غيره - الأموال لابن زنجوية
٤٧١/٢.

حدثٍ أو اشتجار يُخافُ فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله ﷺ، وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره، وانه لا تجار قریش ولا من نصرها. وإن بينهم النصر على من دهم يثرب، وإذا دُعوا إلى صلحٍ يصلحونه ويلبسونه. وأنهم إذا دُعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين. إلا من حارب في الدين على كل أناسٍ حصتهم من جانبهم الذي قبلهم. وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الأثم لا يكسب كاسبٌ إلا على نفسه، وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره، وانه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم وأنه من خرج آمن ومن تعد آمن بالمدينة إلا من ظلم وآثم وإن الله جارٌ لمن برّ واتقى، ومحمد رسول الله ﷺ^(١).

ثانياً: ذكر أسانيد الصحيفة وتحقيقها..

١ - رواية ابن إسحاق

ذكر ابن هشام في السيرة النبوية^(٢) قال: قال ابن إسحاق أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار وادع فيه اليهود.. الحديث كما سبق ذكره.

(١) أنظر سيرة ابن هشام ١٠٦/٢، وكتاب الأموال ٤٦٦/٢ لأبن زنجويه

(٢) ١٠٦/٢.

التحقيق :

هذه الرواية لا تصح لأنه ليس هناك سند تستند إليه، حيث لم يذكر ابن هشام هذه (الحادثة) التي رواها عن ابن إسحاق بسند متصل إلى النبي ﷺ مما جعلها معضلة لا تصح كما هو معروف عند المحدثين. والمعضل في تعريف أهل الحديث هو^(١) (ما سقط من اسناده إثنان فصاعداً ومنه ما يرسله تابع التابعي) أهـ . قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في دفاع عن الحديث النبوي، حول رواية ابن إسحاق هذه: (قلت: هذا مما لا يعرف صحته، فإن ابن هشام رواه في (السيرة) قال ابن إسحاق... فذكره هكذا بدون اسناد، فهو معضل، وقد نقله ابن كثير^(٢) عن ابن إسحاق، ولم يزد عليه في تخريجه شيئاً على خلاف عادته، مما يدل على أنه ليس مشهوراً عند أهل العلم والمعرفة بالسيرة النبوية^(٣)) أهـ .

فالخلاصة: أن هذه الرواية لا يمكن الجزم بصحتها لفقدانها عامل الصحة وهو اتصال السند إن صح، والله أعلم.

(١) من الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ بن كثير تأليف الشيخ احمد شاکر.

(٢) في سيرته المعروفة بالسيرة النبوية (٢/٣٢٠).

(٣) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه: «فقه السيرة» بقلم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ص ٢٥/٢٦.

٢ - رواية الإمام أحمد - رحمه الله تعالى :

روى الإمام - رحمه الله تعالى - في مسنده^(١) قال : حدثنا نصر بن باب عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار على أن يعقلوا معاقلمهم ويفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين. «مختصراً». ورواه أيضاً في موضع آخر^(٢)، من طريق الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بمثله. ورواه أيضاً بطريق آخر^(٣) عن ابن عباس فقال : حدثنا سريج^(٤) حدثنا عباد^(٥) عن حجاج عن الحكم^(٦) عن مقسم^(٧) عن ابن عباس

(١) مسند الإمام أحمد ٢/٢٠٤، و١١/١٢٥ حديث رقم ٦٩٠٤ تحقيق أحمد شاكر.

(٢) ١/٢٧١، ٤/١٤٦ نسخة شاكر.

(٣) المسند، ١/٢٧١. و٤/١٤٦ نسخة شاكر.

(٤) أنظر ترجمته في التهذيب ٣/٤٥٧ والخلاصة ١/٣٦٦ والتقريب ١/٣٩٢ والخلاصة ١/٢٨٥.

(٥) عباد : هو عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن صفرة الأزدي أبو معاوية البصري ثقة ربما هم . حدث عنه الجماعة، التقريب ١/٣٩٢ والخلاصة ٢/٢٩.

(٦) الحكم : هو ابن عتيبة، بالمشناه، ثم الموحدة مصغراً أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس روى له الجماعة، التقريب ١/١٩٢، الخلاصة ١/٢٤٥.

(٧) مقسم : بكسر أوله ابن بجرة، بضم الموحدة وسكون الجيم ويقال =

بمثله. فرواية الإمام أحمد رحمه الله تعالى مدارها على رجل واحد وهو الحجاج بن أرطاة قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في كتابه تقريب التهذيب^(١) «حجاج بن أرطاة - بفتح الهمزة - بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس...» اهـ.

وقال الخزرجي في خلاصته^(٢): «قال ابن معين: صدوق يدلّس، وقال أيضاً هو والنسائي: ليس بالقوي. روى له مسلم مقروناً بغيره...» اهـ. والحجاج كما هو معروف بالتدليس فلقد عنعن الرواية وهذا يكفي لتضعيف روايته ولقد صحح الشيخ عبد الرحمن البنا - رحمه الله تعالى في الفتح الرباني^(٣) سند هذه الرواية وقال عنه: «ولم أقف عليه لغير الإمام أحمد» وسنده صحيح» والحقيقة خلاف ما قاله رحمه الله تعالى، فلعله لم يرى في الحجاج بأساً في قبول روايته، ولكن عنعنة الحجاج للرواية

= نجدة بفتح النون وبدال. أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس للزومه له صدوق وكان يرسل روى عنه البخاري وأصحاب السنن الأربعة، التقريب ص ٢٧٣/٢.

(١) ١٥٢/١.

(٢) الخلاصة: ١٩٦/١، للعلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي.

(٣) ١٠/٢١.

تجعلنا نتوقف في قبولها. قال أبو حاتم كما في الخلاصة: «إذا قال حدثنا «يعني الحجاج»^(١) فهو صالح لا يرتاب في حفظه وصدقه... اهـ.

وفي الطريق الأولى للإمام أحمد نصر بن باب.. قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة: «نصر بن باب الخراساني أبو سهل المروزي نزيل بغداد... قال البخاري.. يرمونه بالكذب، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون وأهل بلده، كان ممن يتفرد عن الثقات بالمقلوبات، ويروى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به...»^(٢).

قال الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه للمسند حول هذه الرواية^(٣): «إسناده صحيح» وهذا تساهل منه رحمه الله تعالى وغفر له وأسكنه فسيح جناته. كيف وفيه نصر بن باب، والحجاج

(١) مابين قوسين زيادة من عندنا للتوضيح.

(٢) أنظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٢٧٥، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م دار المحاسن للطباعة ٢٤١ شارع الجيش وص ٤٢٠ من الطبعة الهندية.

(٣) ١٢٥/١١.

ابن أرطأة، والخلاف الواقع في الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(١)، ولعله اعتمد على قول الهيثمي في مجمع الزوائد^(٢): «رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطأة وهو مدلس ولكنه ثقة» اهـ، والهيثمي معروف في التساهل عند أهل التحقيق من هذا العلم.

والحكم في الرواية الثالثة أيضاً قد عرف بالتدليس وقد عنعن... أنظر ترجمته في الحاشية رقم ٣. قال الحافظ ابن كثير في السيرة النبوية^(٣): «تفرد به الإمام أحمد» ويقصد الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى أن الإمام أحمد تفرد بإخراجه من بين كتب الحديث المعروفة والمعتمدة مثل الصحيحين والسنن وغيرها والله أعلم... وكذا معنى قول الشيخ عبد الرحمن البنا «ولم أقف عليه لغير الإمام أحمد». وبعد هذا كله فلا يصح أن تكون هذه الرواية التي جاءت عند الإمام أحمد شاهداً لما جاء عند ابن إسحاق لأمرين:

الأمر الأول: الضعف الوارد في إسنادها.

الأمر الثاني: الاختصار الشديد مع الضعف الوارد فيها. فأين

(١) أنظر الكلام حول الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣ - ٢٦٨، فإنه مفيد فانظره لزماً.

(٢) ٢٠٦/٤.

(٣) السيرة النبوية ٣٢٠/٢ للحافظ ابن كثير.

هذا السياق الذي جاء عند الإمام أحمد من سياق ابن إسحاق الذي يبلغ نحو صفحتين أو أكثر من صفحات هذا الكتاب.

أنظر ما علقه الشيخ ناصر الدين الألباني حول هذه الرواية وصلاحياتها كشاهد لحديث ابن إسحاق في كتابه «دفاع عن الحديث النبوي» ص ٨١.

٣ - رواية ابن خيثمة^(١):

ذكر صاحب كتاب عيون الأثر^(٢)، تحت عنوان (باب المودعة بين المسلمين واليهود) قال في آخر الرواية التي ذكرها ابن إسحاق (هكذا ذكره ابن إسحاق وقد ذكره ابن أبي خيثمة فأسنده.. حدثنا أحمد بن خباب أبو الوليد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن أبيه عن جده، أن الرسول ﷺ كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار بنحوه^(٣)) «اهـ. وهذه الرواية لا قيمة لها وذلك لضعف رواتها فإن في سندها كثير بن عبد الله بن عمرو المزني قال أبو عبد الله محمد ابن سعد في الطبقات:

-
- (١) هو أحمد بن أبي خيثمة، مات سنة ٢٧٩ هـ أنظر ترجمته في الجرح والتعديل ٥٢/٢، وطبقات الحنابلة ٤٤/١ وتاريخ بغداد ١٦٢/٤، ١٦٤ وسير أعلام النبلاء ٤٩٢/١١، ٤٩٣ وتذكرة الحفاظ ٥٩٦/٢.
- (٢) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ١٩٧/١، ١٩٨.
- (٣) يقصد بقوله: «فذكره بنحوه» أي بنحو رواية ابن إسحاق.

«كثير بن عبد الله بن عوف. وكان قليل الحديث يستضعف^(١)» اهـ.

وقال ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

«حدثنا عبد الرحمن انا محمد بن حمويه بن الحسن قال سمعت أبا طالب قال: سألت أحمد - يعني ابن حنبل - عن كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال: منكر الحديث ليس بشيء.

حدثنا عبد الرحمن قال قرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين انه قال: كثير بن عبد الله المزني ضعيف الحديث.

حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعه عن كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف فقال: واهي الحديث ليس بقوي. قلت له بهز بن حكيم وعبد المهيمن وكثير بن عبد الله أيهم أحب إليك؟ فقال بهز وعبد المهيمن أحب إليّ منه.

حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال ليس بالمتين^(٢)».

وقال الحافظ في التقریب^(٣): «كثير بن عبد الله بن عوف

(١) الطبقات الكبرى ٤١٢/٥ لابن سعد.

(٢) الجرح والتعديل ١٥٤/٧.

(٣) ١٣٢/٢.

المزني المدني، ضعيف ومنهم من نسبه إلى الكذب» اهـ
بتصرف...

وقال الذهبي في الميزان^(١) في ترجمته:

«كثير بن عبد الله، قال عنه ابن معين ليس بشيء، وقال الشافعي وأبو داود، ركن من أركان الكذب وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني وغيره متروك اهـ. وقال الحافظ بن حبان في المجروحين^(٢):

«كثير بن عبد الله بن عوف المزني... يروي عن أبيه عن جده، منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه نسخة موضوعة لا تحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب وكان الشافعي رحمه الله يقول: كثير بن عبد الله المدني ركن من أركان الكذب^(٣)» اهـ. وقول الشافعي هذا رواه الساجي، قال

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/٤٠٦ - ٤٠٧).

(٢) كتاب المجروحين ٢٢١/٣.

(٣) أنظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل ص ٩٠، والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص (٥٩٦) والفقرة رقم ٨٥٩، الكامل في الضعفاء ٢٠٧٨/٦ لابن عدي، تهذيب الكمال ٣/١١٤٤ للمزي، التاريخ الكبير للبخاري ١/٢١٧ - انظر كتاب المعرفة والتاريخ لأبي يوسف الفسوي ج ١/ص ٣٥٠ - ٣٥١.

حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن الوزير المصري قال: سمعت الشافعي يقول: كثير بن عبد الله المزني ركن من أركان الكذب «أنظر المحدث الفاضل»^(١).

ومن خلال هذا يتضح لنا أن هذا السند لا يصح لوجود كثير هذا وقد رأيت أقوال الحفاظ من أهل الحديث فيه، فليس بغريب أن تكون هذه الرواية من النسخة التي يرويها كثير بن عبد الله عن أبيه التي قال عنها ابن حبان سابقاً أنها نسخة موضوعة لا تحل ذكرها ولا رواية. وهذا يجعلنا نذهب إلى تضعيف هذه الرواية بالسند المذكور.

٤ - رواية أبي عبيد القاسم بن سلام..

أولاً: في كتابه الأموال.. ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ في كتابه الأموال^(٢) روايتين لهذه الحادثة..

الرواية الأولى: حدثنا^(٣) عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب (أن رسول الله ﷺ، كتب بهذا الكتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش

(١) ص ٥٩٦ فقرة رقم ٨٥٩.

(٢) كتاب الأموال ص ١٢٦.

(٣) ص ١٢٦.

وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم فحل معهم وجاهد معهم . .
إنهم أمة واحدة . . .) وذكر حديثاً طويلاً في المعامل بنحو حديث
ابن إسحاق .

التحقيق :

هذه الرواية لا يصح سندها لأمرين :

الأول : أن عبد الله بن صالح هو محمد بن مسلم الجهني أبو
صالح المصري كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه
وكانت فيه غفلة كما ذكر ذلك في تقريب التهذيب^(١) . ومثل هذا
لا يمكن الإعتماد على روايته .

الثاني : أنه مرسل ، فابن شهاب هو محمد بن مسلم الزهري
المتوفى سنة ١٢٥ هـ ولم يدرك الحادثة .

والمرسل هو ما يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ وذلك
باسقاط الصحابي من السند كما هو معروف في كتب المصالح
عند المحدثين والمرسل من اقسام الضعيف عند أهل الحديث .

قال الحافظ بن كثير في إختصار علوم الحديث^(٢) :

وقال ابن الصلاح : «وما استقر أو وما ذكرناه من سقوط

(١) ٤٢٣/١ .

(٢) الباعث الحثيث - شرح أحمد شاكر/ ص ١٤٨ .

الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر وتداولوه في مصنفاتهم» اهـ . . .
وقولنا «باسقاط الصحابي» لا يعني ان المرسل هو إسقاط الصحابي فقط لأنه لو كان كذلك لما كان هناك أي شك في قبول الرواية المرسلة لأن الصحابة رحمهم الله ورضي عنهم كلهم عدول ولا شك في عدالة ورواية احدهم على الإطلاق، فجهالتهم لا تضر والحالة هذه. ولكن الخشية أن يكون السقط في غير الصحابي وهذا هو الذي يهدف اليه أهل العلم في الحديث . . . والله أعلم.

وذكر أبو عبيد^(١) سنداً آخر للرواية الأولى من نفس رواية ابن شهاب من طريق يحيى بن عبد الله بن بكر عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب مثل ذلك بطوله والقول فيها كما في الرواية الأولى إلا أن يحيى بن عبد الله ثقة في روايته عن الليث وقد تابع بذلك عبد الله بن صالح، فبقي عامل الإرسال.

الرواية الثانية: قال أبو عبيد^(٢): حدثني حجاج عن ابن جريح قال؛ في كتاب النبي ﷺ بين المسلمين والمؤمنين من قريش وأهل يثرب ومن اتبعهم فلهق بهم وجاهد معهم أن المؤمنين لا يتركون مفروحاً منهم أن يعطوه بالمعروف في فداء

(١) ص/١٢٦.

(٢) ص/١٢٦.

أو عقل، مختصراً. قال أبو عبيد وفي حديث ابن جريح (مفرحاً) والمعنى واحد. وهو المثلث بالدين.

التحقيق:

وهذه الرواية ضعيفة أيضاً وذلك لوجود عامل الإرسال فابن جريح لم يدرك الحادثة وقد عرف بالتدليس والإرسال.

قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى في تقريب التهذيب^(١) في ترجمته:

«عبد الملك بن عبد العزيز جريح الأموي ثقة فاضل وكان يدلّس ويرسل مات سنة ١٥٠ هـ» اهـ. . فعلى هذا يتبين عدم صحة هذه الرواية مع الإختصار الشديد الوارد فيها. والحجاج هنا هو ابن محمد المصيصي الأعور. . قال في التقريب^(٢):

«نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته» اهـ. .

ثانياً: رواية أبي عبيد في كتابه غريب الحديث:

(١) ٥٢٠/١.

(٢) ١٥٤/٢.

وفي غريب الحديث^(١) ذكر القاسم بن سلام (أبو عبيد) ثلاثة
أسانيد لهذه الرواية:

السند الأول: جاء من طريق حفص عن كثير بن عبد الله عن
أبيه عن جده مختصر. . وقد سبق الحديث حول رواية كثير هذا
في ص ١٧ - ٢٠ من هذا البحث.

السند الثاني: قال أبو عبيد - وحدثني حماد بن عبيد عن
جابر عن الشعبي أو أبي جعفر محمد بن علي، الشك من أبي
عبيد - عن رسول الله ﷺ إنه قال: «العقل عن (وفي الفائق
للزمخشري ٢٥/٢)»، على المسلمين عامة ولا يترك في
الإسلام مفرج - بالجيم - قال حماد: فقلت لجابر ما المفرج؟
قال المفرج هو الرجل يكون في القوم من غيرهم فحق عليهم أن
يعقلوا عنه. . وقال غير حماد مفرج بالحاء «وبهامش^(٢) الأصل
مهملة وهذه الرواية مختصرة.

التحقيق:

وهذه الرواية لها ثلاث علل:

-
- (١) ٣٠١١ غريب الحديث، وقد ذكر أسانيد هذه الروايات في هامش
الكتاب نقلا من نسخة مخطوط غريب الحديث للمكتبة الرامفورية.
(٢) كما بهامش الكتاب ٣٠/١ وقد اعتمدنا ما ذكره المحقق من نسخة
المكتبة الرامفورية.

الأولى: أن حماد بن عبيد شيخ المؤلف ليس بصحيح الحديث كما قال أبو حاتم رحمه الله تعالى نقلاً عن ميزان الإعتدال^(١) للإمام الذهبي، وإليك كلامه كما جاء في الميزان:

«حماد بن عبيد أو ابن عبيد الله، عن جابر الجعفي - قال أبو حاتم ليس بصحيح الحديث ولا يعاب به وقال البخاري لم يصح حديثه...».

الثانية: ان فيه أيضاً جابر الجعفي، قال الحافظ بن حجر في التقريب^(٢) «جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي» أبو عبيد الله الكوفي، ضعيف رافضي... اهـ.. وجاء في ميزان الإعتدال^(٣): «... قال أبو الحمانى، سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء، ولا أكذب من جابر الجعفي، ما أتته بشيء إلا جاءني فيه بحديث وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث لم يظهرها... وقال النسائي وغيره: متروك، وقال يحيى لا يكتب حديثه ولا كرامة وقال أبو داود ليس عندي بالقوي في حديثه...» اهـ بتصرف.

الثالثة: وجود الإرسال، فإن الشعبي أو أبا جعفر محمد بن

(١) ٥٩٧/١.

(٢) ١٢٣/١.

(٣) ٣٨٠/١.

علي الباقر لم يدركا النبي ﷺ. وأظن أن أبا جعفر هو الذي روى، عنه جابر ونقل ذلك عنه لأنه من أهل البيت وجابر أحد علماء الشيعة كما جاء في الميزان^(١). . . . فروايته عنه أقرب، ولا يمنع ذلك الرواية عن الشعبي والله أعلم. . .

والحاصل: أن هذه الرواية ضعيفة جداً كما رأيت وقد تسلسل فيها الضعف من أول الإسناد إلى آخره مع ما فيها من الإختصار.

الرواية الثالثة: كما جاء في كتاب الأموال^(٢): قال أبو عبيد رحمه الله تعالى «حدثنا حجاج عن ابن جريح أن رسول الله ﷺ قال: الحديث مختصراً، وقد سبق الكلام على هذه الرواية والحديث عنها وذكر تمام الحديث وبيان ضعفها في ص: ١٦ - ١٧ من هذا البحث.

٥ - رواية حميد بن زنجوية:

وروى هذه الصحيفة أيضاً الإمام أبو أحمد حميد بن مخلد الخرساني المعروف بابن زنجوية في كتابه الأموال بنحو ما رواه ابن إسحاق في سيرته.

جاء في كتاب الأموال^(٣): حدثنا حميد حدثني عبد الله بن

(١) ٣٧٩/١.

(٢) ص ١٢٦.

(٣) ٤٦٦/٢ حديث رقم (٧٥٠).

صالح حدثني عقيل عن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ كتب بهذا الكتاب: «هذا كتاب محمد النبي . . .» الحديث بطوله وقد سبق الكلام حول هذه الرواية من هذا الطريق في ص ٢٠ - ٢١ من هذا البحث ولمزيد من الفائدة فقد قام ابن زنجوية بشرح مفردات هذه الصحيفة - التي تحتاج إلى توضيح - شرحاً موجزاً مفيداً.

٦ - رواية الإمام البيهقي:

جاء في كتاب السنن الكبرى^(١) للإمام الحافظ أبي بكر أحمد ابن الحسين بن علي بن عبد الله البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، روايتان لهذه الصحيفة.

الرواية الأولى: قال الإمام البيهقي: «كتاب الديات - باب العاقلة» حدثنا أبو عبد الله الحافظ^(٢). ثنا أبو العباس محمد بن

(١) السنن الكبرى ١٠٦/٨.

(٢) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه. صاحب المستدرک المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، أنظر في مصادر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى ١٥٥/٤ - ١٧١. طبقات الشافعية للقاضي شعبة ١٨٧/١ - ١٧٩ تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ - تبين كذب المفتدى ص ٢٢٧. البداية والنهاية ٣٥٥/١١، تذكرة الحفاظ ٢٧٧/٣. المنتظم ٢٧٤/٧، شذرات الذهب ١٧٦/٣. طبقات القراء ١٨٤/٢ - طبقات ابن هداية الله ص ٤١ وفيات الأعيان ٤٠٨/٣ مرآة الجنان ١٤/٣ الأعلام ١٠١/٧.

يعقوب^(١) ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريف، قال أخذت من آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا الكتاب كان مقروناً بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للعمال . بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من النبي ﷺ بين المسلمين والمؤمنين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم..... إلى وان على المؤمنين أن لا يتركوا مفرحاً منهم حتى ويعطوه في فداء أو عقل» اهـ.

الرواية الثانية: قال الإمام البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي^(٢) قالا حدثنا أبو العباس محمد بن إسحاق الصغاني^(٣) أنبأنا معاوية بن عمرو^(٤) عن أبي إسحاق

(١) أنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ٨٦٠ - ٨٦٤ . وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٥٤ . وطبقات الشافعية ١/ ٧٦ .

(٢) هو أحمد بن أبي علي الحسن بن الحافظ أبي عمرو أحمد بن محمد ابن أحمد بن حفص النيسابوري الشافعي ثقة في الحديث . مات سنة ٤٢١ هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٥٦ ، ٣٥٨ . والوافي بالوفيات ٦/ ٣٠٦ .

(٣) ثقة ثبت . انظر التهذيب ٩/ ٣٥ - ٣٧ والتقريب ٢/ ١٤٤ .

(٤) ابن المهلب بن عمرو الأزدي أبو عمرو البغدادي ويعرف بابن الكرماني ثقة مات سنة ٢١٤ هـ . انظر التهذيب ١٠/ ٢١٥ - ٢١٦ . والتقريب ٢/ ٢٦٠ .

الفزاري^(١) عن كثير بن عبد الله فذكره» اهـ.

تحقيق الرواية الأولى للإمام البيهقي:

هذه الرواية في إسنادها أحمد بن عبد الجبار بن محمد العطاردي قال الحافظ بن حجر في التقريب^(٢): «ضعيف وسماعه للسيرة صحيح. لم يثبت أن أبا داود أخرج له» اهـ. وقال في التهذيب^(٣):

«قال ابن أبي حاتم كتبت عنه وامسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه^(٤). وقال مطين: كان يكذب. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم تركه ابن عقدة وقال ابن عدي رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه. وكان ابن عقدة لا يحدث عنه وذكر أن عنده عنه قمطراً على أنه لا يتورع أن يحدث عن كل أحد.

قال ابن عدي ولا يعرف له حديث منكر وإنما ضعفوه لأنه لم

(١) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري. ثقة حافظ. مات سنة ١٨٥ هـ وقيل بعدها. أنظر التهذيب ١/١٥١ - ١٥٣ والتقريب ٤١/١.

(٢) ١٩/١.

(٣) تهذيب التهذيب ١/٥١.

(٤) أنظر الجرح والتعديل ٢/٦٢ وفيه وقال سمعت أبي يقول: أحمد بن عبد الجبار العطاردي ليس بالقوي هـ.

يلق من يحدث عنهم . . قال الخطيب : وقد روى العطاردي عن أبيه عن يونس أوراقاً فاتته من المغازي وهذا يدل على تثبته . وأما قول المطين أنه كان يكذب فقول مجمل ان أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العطاردي وان أراد به أنه روى عن من لم يدركه فباطل لأن أبا كريب شهد له بالسماع من أبي بكر بن عياش . . . » اهـ .

وقد ذكر الحافظ في أول ترجمته أنه روى عن يونس بن بكير وجاء في سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل^(١) : «اختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان سماعه في كتب أبيه عبد الجبار بن محمد، وأبوه ثقة . ويقال أن أبا كريب لما امتنع من قراءة المغازي عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق . قال : لمن سأله عنها . إن ابناً لعبد الجبار العطاردي ، كان يسمعها معنا مع أبيه من يونس بن بكير فاطلبوها منه فذكروا أنهم جاؤه فأخرجها لهم من أبراج الحمام والله أعلم . اهـ . وفي إسناده أيضاً : يونس بن بكير . قال الحافظ بن حجر في التقريب^(٢) : «يخطيء» . . وجاء في التهذيب^(٣) .

(١) ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) ٣٨٤/٢ .

(٣) ٤٣٤/١١ - ٤٣٦ .

«وقال الأجري عن أبي داود: ليس هو عندي بحجة. كان يأخذ عن ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث»(*).

وفي إسنادها أيضاً: عثمان بن محمد بن عثمان بن الأحنس. وهو عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأحنس، الثقفي الأحنس، حجازي صدوق له أوهام^(١). وفي الرواية. أن عثمان بن الأحنس، أخذ الخبر المكتوب من آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يسمعه عمن أخذه منه. وهذا ما يعرف بالوجادة عند أهل الحديث.. قال ابن الصلاح في مقدمته^(٢):

«روينا عن المعافى بن زكريا النهرواني العلامة في العلوم أن - المولدين فرعوا قولهم «وجاده» فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة... ثم ذكر ابن الصلاح مثلاً على الوجادة فقال: «مثال الوجادة»: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها» اهـ.

(*) ينظر: كتاب الثقات. لابن حبان ٦٥١/٧، الجرح والتعديل ٢٣٦/٩

ميزان الاعتدال ٤٧٧/٤، التاريخ الكبير ٤١١/٤.

(١) أنظر التقريب ١٤/٢، وتهذيب التهذيب ١٥٢/٧، ١٥٣. والجرح

والتعديل ١٦٦/٦ والثقات لابن حبان ٢٠٣/٧ - والتاريخ الكبير

٢٤٩/٣.

(٢) ص ١٥٧.

والوجادة داخلية في باب المقطوع عند علماء الرواية . كما ذكره السخاوي في فتح المغيث^(١) عن الرشيد العطار . وفي العمل بها خلاف عند أهل العلم^(٢) .

خلاصة الكلام عن هذه الرواية :

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن هذه الرواية لا يمكن الإعتماد عليها فضلاً عن قبولها وذلك لثلاثة أمور :

الأمر الأول : الضعف المتسلسل - إذا صح التعبير - في إسنادها .

الأمر الثاني : كونها وجادة .

الأمر الثالث : كونها مختصرة عما جاء في السيرة لابن إسحاق وغيره . فلا وجود في هذه الرواية للبند المتعلقة باليهود وبعض البنود الأخرى .

أما القول : بأن الوثيقة في الأصل وثيقتان ، ثم جمع المؤرخون بينهما قول ضعيف يفتقر إلى الدليل والبيان . بل إن إختلاف هذا الكتاب من حيث الزيادة والنقص الشديد - كما هو

(١) ١٥٣/٢ .

(٢) أنظر : الكفاية ص ٥٠٣ - ٥٠٧ ، الإلماص ص ١٢٠ - ١٢١ مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٠ فتح المغيث ١٥١/٢ تدريب الراوي ٦٣٠/٢ وتوضيح الأفكار ٣٤٨/٢ ، الباعث الحثيث ص ١٣١ .

ملاحظ لمن قارن بين رواية ابن إسحاق وما جاء في المسند عند الإمام أحمد والبيهقي وغيره كما سبق - يقطع بإضطراب روايته سنداً وممتناً. وعدم صلاحيته احتجاجاً وعملاً. والله أعلم بالصواب..

تحقيق الرواية الثانية للإمام البيهقي:

رجال إسناد هذه الرواية - كما سبق في التعليق عليهم عند نقلنا لهذه الرواية - ثقات ما عدا كثير بن عبد الله. وقد أشبعنا الكلام حول رواية كثير هذا في الرواية الثالثة (رواية ابن خيثمة). وبيان بطلان الإحتجاج بروايته. فراجع.

٧ - رواية ابن أبي حاتم:

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي رحمه الله تعالى^(١) في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل)^(٢):

حدثنا عبد الرحمن، حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد قراءة^(٣). قال أخبرني أبي عن الأوزاعي أنه كتب إلى عبد الله بن

(١) أنظر ترجمته في طبقات الشافعية ٤١٦/١، ٤١٧ وميزان الاعتدال ٥٨٧/٢.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ١٩٥/١ - ١٩٧.

(٣) صدوق. عابد مات سنة ٢٦٩ هـ وله مائة سنة. التقريب ٣٩٩/١. والتهذيب ١٣١/٥ - ١٣٣.

محمد أمير المؤمنين (كتب إليه رسالة طويلة وقال فيها) وقد حدثني الزهري أنه كان في كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب به بين المهاجرين والأنصار «أن لا يتركوا مفرحاً ان يعينوه في فداء أو عقل» اهـ.

وهذه الرواية لا بأس بإسنادها إلى الزهري فإن رجال أسنادها ثقات عدا العباس فإنه صدوق كما قاله الحافظ بن حجر في تقريبه. ولكن يبقى لقبولها والإحتجاج بها عامل الإرسال والإختصار الشديد وإن كان الأوزاعي قد كتب إلى أمير المؤمنين الجزء الذي كان يحتاج اليه من هذا الكتاب مما يوحى إلى وجود الكتاب بأكمله لديه ولا سيما أنه رواه عن الزهري وقد تقدم أن الزهري روى هذا الكتاب أو الصحيفة بنحو رواية ابن إسحاق وسبق الكلام أيضاً حول الإحتجاج بالحديث المرسل. فراجعه ..

٨ - رواية ابن حزم:

جاء في كتاب المحلى^(١) للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ:

حدثنا حمام، حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي، حدثنا عبد الله بن يونس، حدثنا بقي بن مخلد، حدثنا أبو بكر

(١) ١٢/٤٠٧، ٤٠٨، كتاب العواقل، والقسامه، وقتل أهل البغي. مسألة رقم (٢١٤٣). والحديث عن ابن أبي شيبة.

بن أبي شيبه، حدثنا حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطاة،
عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه تعالى عنهما،
قال:

«كتب رسول الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار: أن
يعقلوا معاقلهم ويفدوا عانيهم بالمعروف، والإصلاح بين
الناس» اهـ.

قال ابن حزم قبل إيراد هذا الخبر:
«وقد جاءت آثار غير هذه - لا بأس بذكر بعضها - وإن كانت
لا حجة فيها لكن لتعرف».
ثم ذكر منها هذا الأثر.
وقال عقبه:

«فيه الحجاج بن أرطاة - وهو ساقط - وفيه مقسم وهو
ضعيف» اهـ.

قلت: وقد سبق الكلام على هذا الطريق في رواية الإمام
أحمد. فراجع. والله أعلم.

- خلاصة البحث:

الحقيقة أن هذه الرواية لا تصح للأسباب التي ذكرناها مما
يسقط الاحتجاج بها لجعلها غير معتمدة للأخذ وذلك لعدم ثبوت

صحتها من الناحية الحديثية وبفقدانها شروط الرواية الصحيحة التي اشترطها المحدثون في صحة الرواية وقبولها وهذا لا يمنع أن تكون بعض جمل هذه الرواية حادثة بالفعل ولكن ليست بالصيغة المذكورة وخاصة في رواية ابن إسحاق وابن أبي خيثمة فلقد روى مسلم في صحيحه^(١) ١١٤٦/٢ ج ١٥٠٧ كتاب العتق باب تحريم تولي العتيق - غير مواليه من حديث أبي الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله ثم كتب: «أنه لا يحل لمسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه» ثم أخبرت أنه لعن في صحيفته من فعل ذلك وجاء في نفس الباب في الحديث الذي بعده عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من تولى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة لا يقبل منه عدل ولا صرف» وفي رواية أخرى «والناس أجمعين».

وجاء في باب الحج من صحيح مسلم . باب فضل المدينة . ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها ٩٩٤/٢ ح (١٣٧٠) وفي كتاب العتق الباب السابق ج ١١٤٧/٢ ح ١٣٧٠ . من حديث الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه

(١) صحيح مسلم . ت محمد فؤاد عبد الباقي .

الصحيفة قال: وصحيفة معلقة في قراب سيفه فقد كذب فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي ﷺ: «المدينة حرام ما بين غير إلى ثور. فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. . لا يقبل الله منه يوم القيامة، صرفاً ولا عدلاً. وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم. ومن ادعى إلى غير أبيه أو إنتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والناس أجمعين. لا يقبل الله منه يوم القيامة، صرفاً ولا عدلاً». . والحديث أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب فضائل المدينة - باب حرم المدينة^(١) - ورواية البخاري لم يذكر فيها (ثور) كما في مسلم. وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الجزية والموادعة باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم^(٢).

قال الحافظ في الفتح^(٣) عند شرح الحديث؟ عند قوله: «ما عندنا شيء» أي مكتوب وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب، أو المنفي شيء إختصوا به عن الناس، وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج: «أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله. فقال له الأشر: أن هذا الذي تقول أهو شيء عهد

(١) ٨١/٤ فتح الباري.

(٢) ٢٧٣/٦ فتح الباري.

(٣) ٨٥/٤ فتح الباري.

إليك رسول الله ﷺ؟ قال: ما عهد إليّ شيئاً خاصة دون الناس إلا شيئاً سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها، فذكر الحديث وزاد فيه «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ألا، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» وقال فيه: «إن إبراهيم جرم مكة وإني أحرم ما بين حرتيها وحماها كله، ولا يختلى خلاها ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها، ولا يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بغيره ولا يحمل فيها السلاح لقتال» والباقي نحوه وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشر عن علي، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال: «انطلقت أنا والأشر إلى علي فقلنا: هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا إلا ما في كتابي هذا. قال وكتاب في قراب سيفه، فإذا فيه: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم» فذكر مثل ما تقدم إلى قوله في عهده «من أحدث حدثاً إلى قوله أجمعين» ولم يذكر بقية الحديث. ولمسلم من طريق أبي الطفيل: «كنت عند علي فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يسر إليك؟ فغضب ثم قال ما كان يسر إليّ شيئاً يكتمه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع» وفي رواية له: «ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا، فأخرج صحيفة مكتوباً فيها: لعن الله من ذبح

لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن من آوى محدثاً» وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة «قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال العقل، وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر» والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر فنقل كل راو، بعضها وأتمها سياقاً إلى حسان كما ترى... والله أعلم. اهـ.

فعلى هذا يتضح لك ضعف هذه الصحيفة وما ورد فيها سوى ما ثبت لفظه أو معناه في أحاديث أخرى، وليست الصحيفة المذكورة عن علي رضي الله عنه هي هذه الصحيفة المذكورة والمخصوصة في بحثنا هذا. كما وقع لبعض المتأخرين^(١)، فصحيفة علي رضي الله عنه قد مر معنا أغلبها إن لم نقل كلها كما ورد في كلام الحافظ ولم يرد فيها مثل ما ورد في رواية ابن إسحاق مثلاً أو ابن زنجويه ولم يرد فيها ذكر لليهود ومعاهداتهم والصلح معهم ابداً مما يدل على أن صحيفة علي شيء وصحيفتنا هذه شيء آخر.

(١) أنظر على سبيل المثال: كتاب الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة لمحمد حميد الله ص ٥٧، ٥٨، ٥٩ الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - دار النفائس - بيروت/لبنان.

فالرواية للصحيفة التي ذكرنا ضعيفة لا تصح. ومن ثم لا ينبغي الإحتجاج بها. وقد أخذت هذه الرواية طابعاً هاماً في دراسة النظام السياسي في الإسلام، وفي رواية النظم الإسلامية لذلك أردنا التنبيه على ضعف هذه الرواية على قدر ما علمنا وعلى قدر ما توصلنا اليه من البحث والنظر والقصور حاصل ولا بد ولكن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل من حسن نيتنا ما هو مكمل لقصورنا وصدق الله إذ يقول في كتابه العزيز: «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً». وقد يحتج البعض في قبول هذه الرواية لقوله: إن السيرة لا ينبغي أن نخضعها للقواعد التي وضعها المحدثون وإلا سقط معظمها.

فنقول له ونحن معك في هذا، ولكنه إذا كان الأمر يتعلق بمسائل هامة تمس علاقة الأمة الإسلامية وتحديد مكانتها وعلاقتها مع غيرها. عند ذلك لا بد أن نخضعها للقواعد الحديثية كما لو كان الأمر متعلق بأصل العقيدة أو بأصل ينبنى عليه حكم من أحكام الشريعة وهو الصلح مع اليهود، والله أعلم.

كتبه الفقير إلى عفو ربه:

زيدان بن عبد الرحمن اليامي

ثبت المصادر

- ١ - الأعلام. خير الدين الزركلي. ط الثانية. مطبعة
كوستانسوماس وشركاه. القاهرة - مصر.
- ٢ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وآداب السماع. للقاضي
عياض. ط. الثانية. ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م. ت: السيد أحمد
صقر. دار التراث. القاهرة - مصر.
- ٣ - الأموال. للحافظ حميد بن زنجويه المتوفى سنة
(٢٥١ هـ). تحقيق الدكتور شاكر ذيب فياض. ط الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، مركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الإسلامية.
- ٤ - الأموال. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق وتعليق:
محمد خليل هراس - دار الفكر. القاهرة. الطبعة الثالثة،
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٥ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. للحافظ ابن
كثير تحقيق: الشيخ أحمد شاكر. الطبعة الثانية. دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان. توزيع دار الباز - مكة المكرمة.
- ٦ - البداية والنهاية للحافظ ابن كثير. تحقيق: محمد عبد
العزیز النجار. مصر. يطلب من مكتبه الأصمعي الرياض.

٧ - تاريخ بغداد. للحافظ الخطيب البغدادي . مطبعة السعادة
مصر - ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .

٨ - التاريخ الكبير. للإمام البخاري . دائرة المعارف العثمانية .
حيدر اباد - الدكن - الهند ١٣٧٨ - ١٩٥٩ م .

٩ - تدريب الراوي في شرح تقريب النووي . لجلال الدين
السيوطي . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . الطبعة الثانية
١٣٩٣ هـ منشورات المكتبة العلمية . المدينة المنورة .

١٠ - تذكرة الحفاظ. للحافظ الذهبي . محمد بن أحمد بن
عثمان . الطبعة الرابعة . دائرة المعارف العثمانية . بحيدر
آباد الدكن . ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

١١ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة . للحافظ
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق السيد عبد
الله هاشم اليماني - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
دار المحاسن للطباعة ٢٤١ ، شارع الجيش . المدينة المنورة .

١٢ - تعجيل المنفعة . الطبعة الهندية .

١٣ - تقريب التهذيب . تأليف : الحافظ ابن حجر العسقلاني
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف . دار المعرفة . بيروت -
لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٤ - تهذيب التهذيب . للحافظ ابن حجر . الطبعة الأولى

١٣٣٥هـ-١٣٢٧هـ . دائرة المعارف العثمانية . حيدر
آباد الدكن .

١٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال . للحافظ المزي .
مخطوطة مصورة . دار مأمون . بيروت .

١٦ - توضيح الأفكار لمعاني الأنظار . الصنعاني الطبعة
الأولى . ١٣٦٦هـ . دار احياء التراث العربي .

١٧ - الثقات . للحافظ ابن حبان البستي . الطبعة الأولى
١٤٠١هـ - ١٤٠٣هـ (١٩٨١م - ١٩٨٣م) .

دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد الدكن . الهند .

١٨ - الجرح والتعديل . للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن
ابن الإمام أبي حاتم محمد بن ادريس الرازي . المتوفى
سنة ٣٢٧هـ . الطبعة الأولى . ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م . دائرة
المعارف العثمانية . حيدر آباد الدكن . الهند .

١٩ - كتاب المجروحين . للحافظ محمد بن حبان البستي .
المتوفى سنة ٣٥٤هـ . صاحب كتاب الثقات . تحقيق:
محمد بن إبراهيم زايد دار المعرفة بيروت - لبنان .

٢٠ - الخلاصة . للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله
الخزرجي . تحقيق: الشيخ محمود عبد الوهاب فايد .
مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢١ - دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة. بقلم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. منشورات مؤسسة ومكتبة الخافقين - دمشق.

٢٢ - سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل. دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. مكتبة المعارف. المملكة العربية السعودية الرياض.

٢٣ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل. تحقيق موفق بن عبد الله مكتبة المعارف المملكة العربية السعودية - الرياض. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٤ - السنن الكبرى. للإمام البيهقي. الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. تصوير دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٥ - سير أعلام النبلاء. للحافظ الذهبي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٤٠٣هـ (١٩٨٢ - ١٩٨٣م) بيروت - لبنان.

٢٦ - سيرة ابن هشام. تحقيق: عبد الرؤوف سعد. المطبعة

الفنية للطباعة والنشر. القاهرة - مصر.

٢٧ - السيرة النبوية. للحافظ ابن كثير. تحقيق مصطفى عبد الواحد الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م. دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) دار المسيرة بيروت.

٢٩ - صحيح الإمام مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٠ - طبقات الحفاظ. للحافظ السيوطي. تحقيق علي محمد عمر. الطبعة الأولى. ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. مطبعة الإستقلال الكبرى. القاهرة - مصر.

٣١ - طبقات الحنابلة. للقاضي أبي يعلى. دار المعرفة. بيروت - لبنان.

٣٢ - طبقات الشافعية. للأسنوي. تحقيق عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م. مطبعة الإرشاد بغداد.

٣٣ - طبقات الشافعية. لأبي بكر ابن القاضي شهاب. الطبعة

الأولى ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م. دائرة المعارف العثمانية.

٣٤ - طبقات الشافعية الكبرى. لتاج الدين السبكي. تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الطناحي.

٣٥ - طبقات الشافعية. لأبي بكر بن هداية الله الحسيني. الطبعة الأولى ١٩٧١ م. دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٣٦ - الطبقات الكبرى. لابن سعد. ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. دار بيروت.

٣٧ - عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير. لأبي الفتح محمد بن عبد الله بن سيد الناس. الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ. نشر مكتبة القدس - مصر - القاهرة.

٣٨ - غريب الحديث. لأبي عبيد القاسم بن سلام. الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن الهند.

٣٩ - الفائق في غريب الحديث. للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٠ - فتح الباري شرح صحيح البخاري. للحافظ ابن حجر العسقلاني الطبعة السلفية. مصر.

- ٤١ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . دار الشهاب - القاهرة .
- ٤٢ - فتح المغيـث شرح ألفية الحديث للعراقي . تأليف الحافظ السخاوي . مطبعة العاصمة . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٤٣ - الكامل في الضعفاء . للحافظ ابن عدي . الطبعة الأولى . ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . دار الفكر . بيروت .
- ٤٤ - الكفاية في علم الرواية . للخطيب البغدادي . الطبعة الأولى . يطلب من دار الكتب الحديثة . مصر .
- ٤٥ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي . للقاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي . تحقيق . د . محمد عجاج الخطيب . الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - دار الفكر - بيروت .
- ٤٦ - المحلّى . لابن حزم الاندلسي . تصحيح وتعليق حسن زيدان طلبة الناشر . عبد الفتاح مراد . مكتبة الجمهورية العربية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٤٧ - مسند الإمام أحمد . الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . المكتب الإسلامي .
- ٤٨ - مسند الإمام أحمد . تحقيق الشيخ أحمد شاكر دار المعارف . مصر . ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- ٤٩ - المعرفة والتاريخ . يعقوب بن سفيان الفسوي . رواية عبد الله بن جعفر بن درستوية النحوي . تحقيق د. أكرم ضياء العمري . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٥٠ - مقدمة في علوم الحديث . للحافظ ابن الصلاح . دار الحكمة دمشق . ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٥١ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي . الطبعة الأولى . دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٦ هـ .
- ٥٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للحافظ الذهبي تحقيق : علي بن محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت - لبنان .
- ٥٣ - الوافي بالوفيات . صلاح الدين خليل . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . مطابع دار صادر . بيروت .
- ٥٤ - الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة . لمحمد حميد الله . الطبعة الرابعة . ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . دار النفائس بيروت - لبنان .
- ٥٥ - وفيات الأعيان وانباء الزمان . شمس الدين بن خلكان . دار الثقافة . بيروت - لبنان .

محتويات الكتاب

المقدمة	٣
أهمية تحقيق هذه الصحيفة	٥
نص الصحيفة	٦
ذكر أسانيد الصحيفة وتحقيقها	١١
رواية ابن اسحاق	١١
رواية الإمام أحمد - رحمه الله تعالى	١٣
رواية ابن خيثمة	١٧
رواية أبي عبيد القاسم بن سلام	٢٠
رواية حميد بن زنجويه	٢٦
رواية الإمام البيهقي	٢٧
رواية ابن أبي حاتم	٣٣
رواية ابن حزم	٣٤
خلاصة البحث	٣٥
ثبت المصادر	٤١